

وزارة المالية

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٢٥

وزير المالية

بعد الاطلاع قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦
ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠
ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية
للمشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه ؛
وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب المصرية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يكون تقديم المشروعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ المشار إليه
لطلب الاستفادة من أحكامه علي النموذج رقم (١٠/١) المرافق لهذا القرار ،
وذلك على الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب المصرية .
ويكون لتلك المشروعات تقديم طلب العدول عن الاستفادة من أحكام القانون
المذكور علي النموذج رقم (١١/١) المرافق لهذا القرار ، وذلك على الموقع
الإلكتروني للمصلحة بعد مضي مدة لا تقل عن خمس سنوات تبدأ من اليوم التالي
لتقديم طلب الاستفادة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(المادة الثانية)

يكون تقديم الإقرار الضريبي السنوي للمشروعات الخاضعة لأحكام القانون
رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ المشار إليه عن نشاطها التجاري أو الصناعي أو المهني
علي النموذج رقم (٢٠) إقرارات) المرافق لهذا القرار .

(المادة الثالثة)

في تطبيق أحكام المادة (١٣) من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ المشار إليه ،
يقصد بالنظم المبسطة ، السجلات والدفاتر والمستندات الآتية :

- السجلات : سجل الأصول الثابتة / سجل مخزون الخامات .
- الدفاتر : دفتر يومية المبيعات / دفتر يومية المشتريات / دفتر ملخص الضريبة .
- المستندات : الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني - بحسب الأحوال .
- ويكون إمساك السجلات والدفاتر والمستندات المنصوص عليها في هذه المادة في الصورة الالكترونية أو الورقية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٣/١٠/٢٠٢٥

وزير المالية

أحمد كجوك



www.almasdar.com